

ثنائية المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي- البعد الاجتماعي/ الصحي): اقتراح تصور نظري

لمفهوم المسؤولية الاجتماعية على ضوء وباء كورونا

**Dual Social Responsibility (Economic- Social/Health Dimension):
Proposing A Theoretical Conception Of The Concept Of Social
Responsibility In The Light Of The Corona Epidemic**

بن عوالي الجيلالي¹، عرابش زينة²، بلمشري بشرى³

¹ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، djilali.benaouali@univ-tlemcen.dz

² جامعة أحمد زبانه غليزان، zina.arabeche@univ-relizane.dz

³ جامعة أحمد زبانه غليزان، bouchra.belmechri@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2022/06/08

تاريخ القبول: 2022/02/25

تاريخ الاستلام: 2022/02/13

ملخص:

إن الواقع المعاش حاليا وما شهده من تطورات على كل الأصعدة حول تأثيرات وباء فيروس كورونا *COVID-19*، يفرض علينا إعادة صياغة مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليستوعب هذه التأثيرات فيتطور مفهومها من شكل ضيق يتمحور حول مسؤولية تطوعية للمؤسسات تجاه قضايا المجتمع الى مفهوم واسع وشامل لا يقتصر على فرد واحد او جهة معينة بل يتضمن تكامل الادوار وتكاتف كل جهود افراد المجتمع الواحد. وتقدم الدراسة إطار نظري جديد مقترح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في ضوء الازمة التي نعيشها وتطرح تحولا من مفاهيم متعددة ومتشعبة الى مفهوم يضم ثنائية الاقتصاد والاجتماعي/ الصحي، بحيث اعتمدت الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي بالارتكاز على ما توفر من ادبيات والاحداث التي تتطور يوميا جراء وباء الكورونا المستجد.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، وباء كورونا *COVID-19*، ثنائية المسؤولية الاجتماعية، الإعانات الاقتصادية، المساعدات الصحية، التكفل الاجتماعي.

تصنيفات JEL: M1، M14، I10

Abstract:

Social responsibility is a broad concept not limited to one individual or particular entity, but includes the integration of roles and the intensification of all the efforts of the members of the same society. The definition of social responsibility must

evolve from a narrow type voluntary responsibility of institutions towards the issues of society. The research provides a proposed new theoretical framework for the concept of social responsibility in the light of the crisis in which we live and proposes a change from multiple definitions and complexity to a definition that incorporates the dual economy and social /health, so the paper relied on a descriptive analytical approach based on the literature and events that develop daily as a result of the corona epidemic.

Keywords: Social Responsibility, Covid-19 Corona Epidemic, Dual Social Responsibility, Economic Subsidies, Health Assistance, Social Welfare

Jel Codes: I10, M14, M1

المؤلف المرسل: بن عوالي الجيلالي، الإيميل: benauouali.dj@gmail.com

1. مقدمة:

تعمل الشركات على تبني سياسات واضحة لإرساء معالم المسؤولية الاجتماعية ضمن إستراتيجياتها، ومن خلالها تسعى إلى مراعات الظروف الاجتماعية لأصحاب المصالح كالعاملين، الدولة، المجتمع، والعمل على التأثير الإيجابي عليهم، ويعود تبنيها بالإيجاب على الشركات بتحقيق التميز والإبداع وهو ما يكسبها ميزة إضافية تجذب بها زبائن جدد، لتكون بصفة دائمة وفي تطور مستمر. وظهر فيروس كورونا (COVID-19) في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، والذي يكون معديا قبل ظهور الأعراض على المريض، ونظرا للإنتشار السريع والملاحظ له وفي ظل عدم وجود علاج نهائي له، سارعت الدول لإجراءات عدة بهدف التخفيف من حدته وحصره، كإيقاف أغلب وسائل النقل والسفر وإقرار الحجر الجزئي والكلي في مناطق أخرى وهو ما أرغم أغلب الشركات على إيقاف نشاطها، والذي فرض عليها القيام بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية (إتجاه العمال، المجتمع، الدولة) إذ تساهم في المحافظة على ضروريات المستوى المعيشي. وتوقع الخبراء بنتائج وخيمة على الجانب الإقتصادي والاجتماعي، إلا ان هناك إغفالا للعلاقة بين الوباء وبين مضامين المسؤولية الاجتماعية، إذ أنها مطلوبة أكثر من اي وقت سابق لتشكيلها ركيزة مفتاحية في حياة الافراد والمجتمعات. إن الواقع المعاش حاليا يفرض علينا إعادة صياغة مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليستوعب هذه التأثيرات فيتطور مفهومها من شكل ضيق يتمحور حول مسؤولية تطوعية للمؤسسات تجاه قضايا المجتمعات إلى مفهوم شامل لا

يقتصر على فرد واحد أو جهة معينة بل يتضمن تكامل الادوار وتكاتف كل جهود افراد المجتمع الواحد.

فمفهوم المسؤولية الاجتماعية تطور في المجالين النظري والتطبيقي، هو مشاركة افراد المجتمع في القضايا المختلفة وفي الظروف العادية والصعبة، يقول رئيس وزراء بريطانيا السابق ديفيد كامبرون: "الأنشطة التجارية الكبرى ليست مجرد قوة للصالح العام في اقتصادنا فحسب بل هي قوة للصالح العام في مجتمعنا أيضاً، إذ إن لديها السلطة والإبداع والعمل المؤسسي لمساعدتنا في معالجة بعض التحديات الاجتماعية الأكثر إلحاحاً التي نواجهها". وتقدم الدراسة اطار نظري جديد مقترح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في ضوء الازمة الصحية وتطرح تحولا من مفاهيم متشعبة إلى مفهوم يضم ثنائية الاقتصاد والاجتماعي/ الصحي. ومنه اشكالية الدراسة:

كيف اثرت ازمة وباء كورونا على تغيير المفهوم النظري للمسؤولية الاجتماعية؟

1.1 هدف الدراسة : اقتراح إطار نظري تصوري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال ما يعيشه العالم من اثار وباء كورونا covid-19 وهذا لتحويل مفهومها من إطار حالي، نظري، عادي وضيق الى مفهوم تطبيقي، واسع وشامل يستوعب كل اسهامات الافراد في المجتمع. وتهدف الى توفير مفهوم تنظيمي للجوانب التي تستهدفها أكثر المسؤولية الاجتماعية خصوصا في فترة الازمات مثل الابعاد الاقتصادية، الاجتماعية والصحية وهذا عن طريق تحديد مشاركة كافة الفاعلين تحت هذا التصور، ومساهمة كل فاعل من خلال تحديد دوره ومسؤولياته.

2.1 أهمية الدراسة :محاولة تطوير رؤية المجتمع والشركات بأهمية المسؤولية الاجتماعية برفع وعيهم واهتمامهم حول المسائل الاجتماعية والصحية والاقتصادية. وتعتبر الدراسة تأصيل نظري يمكن الاستفادة منه في اوقات الازمات وحتى الاوقات العادية من خلال مزج البعد الاقتصادي مع البعد الاجتماعي الصحي وذلك بغرض تقوية مفهوم المسؤولية الاجتماعية على انها تطبيق حقيقي يمس كل اطراف المجتمع وليس مقتصر على وزارة معينة او مؤسسة محددة. هذا وسيوفر المفهوم المقترح مجالا خصبا للدراسة ويفتح افاقا جديدا للمعرفة في ميدان المسؤولية الاجتماعية.

3.1 منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، بحيث ارتكزت على استقراء الدراسات النظرية في مجال المسؤولية الاجتماعية، والمواقع الرسمية لمختلف وزارات الدول، المواقع التلفزيونية والحوارات الصحفية التي تناولت موضوع وباء كورونا covid-19،

وذلك من اجل بناء تصوري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية على ضوء تراكمات المصدرين ومن اجل اظهار اهمية هذا المفهوم المقترح فقد تم استخدامه كحالة تطبيقية في ضوء وباء كورونا.

2. الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

1.2 تعريف المسؤولية الاجتماعية: تطورت هذه المسؤولية بشكل سريع منذ عشرينيات القرن الماضي، بحيث أظهرت منظمات الأعمال مسؤولياتها الاجتماعية بجدية أكثر، وهذا من خلال إدارة إستراتيجياتها وتقاريرها الاجتماعية، وقد عرفت الغرفة التجارية العالمية بأنها "جميع المحاولات التي تساهم في تتطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب إعتبرات أخلاقية وإجتماعية". (النوشي و قائد، 2015، صفحة 117) وعرفها (Caroll) بأنها " جميع القرارات والفلسفات والطرق والأفعال التدييرية التي تعتبر تطور ورفاهية المجتمع هدفها لها، وهي بذلك التزم يتوجب على قطاع الأعمال القيام به اتجاه المجتمع، وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الايجابية لنشاطات المنظمات على المجتمع وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن". (عميرات و سالمي، 2017، صفحة 56) وعرفها البنك الدولي بأنها " التزم أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد" (عباز، 2018-2019، صفحة 33).

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها " هي إلتزام الشركات أخلاقيا إتجاه أصحاب المصلحة والمجتمع، والذي يكون ضمن إستراتيجيات وخططها".

2.2 مزايا المسؤولية الاجتماعية: تساهم في إعطاء قيمة مضافة للمساهمين، وهذا يزيد من ثقتهم في الشركة، من خلال السياسة التي تتبعها إتجاه المجتمع والعاملين. وتستطيع الشركة تعويض التكاليف التي تنفقها على أنشطتها المتعلقة بهذه المسؤولية كالحفاظ على البيئة، من خلال تحسين سمعتها لدى أصحاب المصالح وخاصة من خلال تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية. وتساهم هذه المسؤولية في تحسين وزيادة أداء الشركة المالي، من خلال ارتفاع الطلب على منتجاتها وزيادة ولاء المستهلكين لخدماتها ومنتجاتها. كما تسمح بزيادة قدرتها على الإحتفاظ

بالكفاءات والكوادر، وهو ما يساعدها على جذب المستثمرين ومستهلكين جدد. (التركيبى و بازينة، 2016، صفحة 46)

3.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية: حددها (Carroll) بأربعة أبعاد (الإقتصادية، القانونية، الأخلاقية، الخيرية). (Arabeche, 2020, p. 333) بأنها تخلق مؤسسة أو بنية تحتية تساعد على تحديد طبيعة مسؤوليات الشركات اتجاه المجتمع الذي هي جزء منها: (Carroll, 2016, pp. 2-4)

1.3.2 المسؤوليات الإقتصادية: أصبحت الشركات التي لا تنجح في مجالها الإقتصادي أو المالي تخرج عن العمل وتصبح أي مسؤوليات أخرى قد تقع على عاتقها اعتبارات خلافية، ولذلك فإن المسؤولية الإقتصادية شرط أساسي يجب الوفاء به في عالم الأعمال التجارية التنافسية:

2.3.2 المسؤوليات القانونية: تعمل الشركات بموجب القوانين والأنظمة والتي تعكس في الواقع وجهة نظر المجتمع بشأن "الأخلاقيات المدونة" من حيث إنها توضح المفاهيم الأساسية للممارسات التجارية العادلة، ومطلوب من الشركات الامتثال لهذه القوانين واللوائح كشرط للعمل؛

4.3.2 المسؤوليات الأخلاقية: تشمل الأنشطة والمعايير والممارسات التي يحظرها المجتمع بالرغم من أنها غير مقننة حتى تكون الشركات مسؤولة عن القيم والمبادئ التي تحترم ما يعتبره المستهلكون والموظفين والمالكين والمجتمع محظور وتتسق مع حماية الحقوق الأخلاقية لأصحاب المصلحة؛

5.3.2 المسؤوليات الخيرية: تتبنى الأعمال الخيرية للشركات الأنشطة التطوعية، وهي رغبتها بالمشاركة في أنشطة اجتماعية غير مقننة، وتقوم الشركات بمسؤولياتها الخيرية لتعزيز سمعة الشركة، كما أنها تاريخياً أهم عناصر تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

3. المبادرات الإقتصادية، الإجتماعية والصحية المتخذة من طرف دول العالم لمجابهة وباء كورونا (COVID-19): تأثرت أغلب الدول من هذا الوباء ولمواجهته إتبعته إستراتيجيات للتخفيف من حده لحماية للأفراد والمجتمع وحماية للإقتصاد، وفيما يلي سنتطرق لأهم الإجراءات المتبعة.

1.3 الدول الغربية: حل هذه الوباء بأثار اقتصادية بالغة الخطورة، بالأخص بعد فرض أغلب الدول حظر التجوال، إذ لجأت المؤسسات الى عمل موظفيها من المنزل وتسريح البعض، اغلاق الحدود، تعليق الرحلات، لذا هرعت كل الدول لإنقاذ وتجنب الأثار الاقتصادية الكارثية.

وتضافرت الجهود الدولية للحد من انتشاره ومساعدة الفئات المتضررة بكثرة مثل المؤسسات، المستشفيات والافراد. ووضحت تقارير دولية أن هذا الوباء هو الأسوء عالميا منذ 1930، وفي ظله تكبدت الشعوب خسائر ضخمة جدا، ومع هذا الوضع تضافرت جهود المجتمعات من اجل الدفع بعجلة المبادرات الى اقصى درجة من اجل التقليل منه.

1.1.3 الصين: تبنت الحكومة سياسات لدعم استئناف العمل والإنتاج، والمحافظة على السيولة، وقام بنك الصين الشعبي بتخفيف سوق الائتمان من خلال عدة أدوات كتسهيلات القروض، إعادة التمويل. ونفذت المؤسسات المالية الصينية إجراءات مالية، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كتخفيض أسعار الفائدة، تجديد القروض، وشجع البنك المركزي الشركات المالية عبر الإنترنت مثل **Ant Financial** على تسهيل التمويل. (Zeng Jinhua, 2020) وقدم ما قيمته 118 مليار دولار من أجل انقاذ الاقتصاد. وتتمثل في السماح للبنوك التجارية بالاقتراض منه لمساعدة المؤسسات التي مسها الوباء عن طريق قروض بسعر فائدة مخفض 3,15%. (Zeng Jinhua, 2020) كما قدمت الحكومة دعم خاص بقطاع الصحة كبدلات وأجهزة إنعاش وأجهزة طبية، إضافة إلى اعانات 200 الى 300 يوان لكل شخص مصاب بالفيروس، وتوفير تأمين تعويضات للعاملين الطبيين المصابين بالفيروس (Huang & et al, 2020) وصرح نائب وزير الخارجية بأن الصين قدمت مساعدات إلى 83 دولة ومنظمة دولية لمجابهة الوباء، وتبرعت بمبلغ 20 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية (Yishuang, 2020). وقامت شركة سينوبك للنفط بمساعدة المزارعين الذين لا يستطيعون توزيع منتجاتهم، بإطلاق خطة بيع الخضروات "دون لمس" في 6000 محطة وقود بـ 147 مدينة. حيث يختار المستهلك المنتوجات ويدفع مقابل طلباته على تطبيق سينوبك للأجهزة المحمولة. حسب ممثل لشركة منغ نيو ديري للألبان تم إعداد نظام خاص بالشركة لطلب الحليب ومشتقاته عبر الانترنت. (شبكة الصين، 2020) وأنتجت الصين لقاح سينوفاك المضاد لـ **COVID-19** واعتمدته منظمة الصحة العالمية. (منظمة الصحة العالمية، 2021)

2.1.3 إيطاليا: تعتبر إيطاليا الأكثر تعرضا لفيروس كورونا بحيث بلغ عدد الموتى أكثر من 7503 من بين 74386 حالة بسنة 2020. وصرحت وكالة التنقيط **cerved** بأن الوباء يعتبر أكبر صدمة تعرضت لها إيطاليا منذ الحرب العالمية الثانية. وبلغت الخسائر في رقم أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 650 مليار أورو. وقامت الصين بإرسال خبراء مختصين. والملايين من المساعدات الطبية (أجهزة تهوية، أجهزة تنفسية، قناعات طبية، البسة واقية).

(huaxia, 2020) واتبعت الحكومة إجراءات لتنقذ اقتصادها من الانهيار. وحسب تصريح رئيس الحكومة (RAFFAELE, 2020) " لقد قمنا بتخصيص موارد مالية بقيمة 25 مليار أورو" وعلى حسب وزير المالية والاقتصاد (RAFFAELE, 2020) خصص 10 مليار من هذه القيمة لإنقاذ العمال والمؤسسات. كما قامت الحكومة بتسديد أقساط شهرية اجتماعية لفائدة الافراد، وقالت نائبة وزير الاقتصاد والمالية " المساعدات تخص كل الايطاليين". (Etwareea, 2020) وصرح وزير المالية والاقتصاد بإضافة غلاف مالي يقدر ب 6,3 مليار أورو. (RAFFAELE, 2020) وتبرع الوزير السابق **Silvio Berlusconi** ب 10 مليون أورو لمقاطعة **Lombardie** للمستشفيات والمراكز العلاجية. وقامت عائلة **Agnelli** المالكة لمجموعة **Fiat Chrysler** بالتبرع بمبلغ 10 ملايين أورو بهدف التكفل بالأشخاص، وإشترت 150 جهاز تنفس اصطناعي من الخارج لفائدة المستشفيات الإيطالية. أما نادي **Juventus club** قام بحملة تبرع لفائدة المراكز الصحية الإيطالية وصلت لغاية 400 ألف أورو يوم 17 مارس 2020.

3.1.3 فرنسا: قدمت فرنسا مساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الصغيرة جدا ب 2 مليار أورو. وعلقت تسديد فواتير الماء، الغاز والايجارات وتقديم تعويض ب 1500 أورو لكل مؤسسة تعلق نشاطها بسبب الوباء. كما قدما مساعدات مالية بقيمة 300 مليار أورو، على شكل قروض للبنوك وللخزينة من أجل دعم المؤسسات الفرنسية، وهذا الدعم الحكومي هو خطة استراتيجية تهدف لضمان الحفاظ على النقد بالنسبة للمؤسسات. وأصدرت الحكومة قرار بتأجيل دفع الرسوم الاجتماعية، وضريبة (IBS) للمؤسسات وهذا من اجل عدم السماح للمؤسسات من الغرق في الديون. وقام بنك الاستثمار العام **Bpifrance** بتحديد سعر الضمان على القروض النقدية ب 90% وتقديم قروض تصل إلى 10 مليون يورو يتم منحه على مدى 3 الى 5 سنوات. (Coronavirus COVID-19 : Les mesures de soutien aux entreprises, 2020) ولجأت فرنسا إلى البطالة الجزئية وتحملت المسؤولية بتغطية 100% لها، وتأثر مليون شخص بهذا الحالة". وسمحت للمؤسسات بتأجيل تسديد الضرائب النهائية، ضرائب الرواتب، ضرائب الشركات والضرائب غير المباشرة لمدة 3 أشهر.

4.1.3 ألمانيا: قامت الفيدرالية الألمانية بتقديم مساعدات مالية بحوالي 1100 مليار أورو من أجل إنقاذ الاقتصاد. وتعتبر المؤسسات السياحية والخدماتية الأكثر تعرضا لآثار الوباء والمستفيدون من هذا الدعم. وعلقت شركة **Lufthansa** ثلثي من رحلاتها. يتضمن الدعم المالي

ثلاث أقسام مهمة: إنشاء صندوق إغاثة للمؤسسات الكبيرة بـ 600 مليار أورو، منها 400 مليار أورو كضمانات لديون المؤسسات و100 مليار للقروض أو الاستثمارات في الأسهم، و100 مليار لدعم بنك الاستثمار العام، وتمديد الميزانية بأكثر من 100 مليار أورو لعام 2020 لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموظفين. ويضمن صندوق الاغاثة القروض لمختلف المؤسسات وشراء أسهم المعرضين لخطر الافلاس. كما خصصت الحكومة مبلغ 50 مليار أورو من أجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجار الذين يمارسون أعمال حرة كدفع أقساط الإيجاري. (Le Figaro, 2020) كما خصصت 10 مليار أورو إضافية لسنة 2020 للقطاع الصحي، وتمثل في مساعدة المستشفيات على تجهيز نفسها بأسرة جديدة.

5.1.3 الولايات المتحدة الأمريكية: لضمان سيرورة الإقصاد الاميركي في ظل الوباء قدرت الحكومة الإعانات المالية الموجه إلى الإقصاد (قروض للمؤسسات) إعفاءات ضريبية للمؤسسات التي تعاني من إلفلاس، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إعانات التامين على البطالة، قطاع الصحة ومساعدات مباشرة للأفراد بـ 2000 مليار دولار (2 تريليون دولار). (Morgan & Cornwell, 2020) كما قامت شركة جنرال موتورز بتصنيع اجهزة طبية تنفس إصطناعي. وقامت الحكومة بخطة لإرسال شيكات إلى العائلات الامريكية بسبب تأثر أعمالهم وتراوحت المساعدات بـ 1000 دولار لكل شخص بالغ و500 دولار للأطفال وهذا الإجراء يهدف لزيادة الاستهلاك. (Breuninger, 2020) وقد أنتجت لقاح جونسون خلال سنة 2021. (منظمة الصحة العالمية، لقاح يانسن Ad26.COVID.19، 2021)

2.3 الدول العربية: تأثرت الدول العربية بالوباء، وإتخذت إجراءات، والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

1.2.3 الأردن: أصدر البنك المركزي للبنوك المحلية، بتأجيل الأقساط المستحقة دون تحمّل فوائد التأخير، وتخفيض أسعار الفائدة على كل أدوات السياسة النقدية بمقدار 50 نقطة أساس، وتأجيل استحقاق ضريبة المبيعات لحين تسديد المبالغ المستحقة على قطاعات التموين والصحة والأدوية، والسماح للشركات المدرجة بالقوائم الذهبية والفضية بدفع 30 % من الرسوم الجمركية على أن تدفع 70 % منها لاحقاً. وتجاوزت المبادرات المجتمعية من القطاع الخاص 100 مليون دينار أردني. (الأردن.. قرارات اقتصادية وشعبية لاحتواء طوارئ فيروس كورونا، 2020). ووافق مجلس النواب على اقتطاع مبلغ 100 ألف دينار من موازنة المجلس لمصلحة وزارة الصحة، وتبرع أعضاء مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي بعمل

مجاني ومبالغ مالية، وتبرع موظفو المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بمبلغ 50 ألف دينار، وقطاع التأمين بـ250 ألف دينار، وعدة مبادرات من المؤسسات الاقتصادية كشركة مناجم الفوسفات، شركة أدوية الحكمة، شركة زين، مجموعة البنك العربي... الخ (مؤسسات من القطاعين العام والخاص تتبرع لمواجهة كورونا، 2020).

2.2.3 الإمارات: خصص مصرف الإمارات المركزي مبلغ 100 مليار وقرر مجلس الوزراء دعم بقيمة 16 مليار درهم، دعم الشركات الصغيرة. كما تم تأسيس "صندوق صانع السوق" خصص له مليار درهم لإعادة التوازن لسوق الأوراق المالية، خصصت وكالة أنباء الإمارات 5 مليارات درهم لدعم الكهرباء والمياه للمواطنين والقطاعات التجارية والصناعية. وقدم رجال الأعمال مساعدات كرجل الأعمال حميد بن سعيد النياي ومحمد بن راشد الكتي والذين أعلنوا عن وضع "المستشفى الطبي المتكامل" تحت تصرف الحكومة والجهات الصحية، وقدم مليوني درهم لشراء المعدات والمستلزمات الطبية، وقد رجل الأعمال خلف الحبتور 50 سيارة إسعاف وتوفير مبنى مجهز ومؤسس بجميع المستلزمات للحجر الصحي وإنشاء مختبر متكامل لعلم الفيروسات. (ازدهار مبادرات "رد الجميل" في الإمارات لمواجهة "كورونا"، 2020). وكشف القطاع المصرفي في دبي عن مبادرة والتي شملت السماح للعملاء الحاصلين على قروض التجزئة بالحصول على فترة سماح تصل إلى 3 أشهر (بنوك إماراتية تساند عملاءها لمواجهة تداعيات كورونا، 2020).

3.2.3 السعودية: لحماية الاقتصاد أقرت السعودية خفض جزئي في بعض البنود، وبلغ الخفض 50 مليار ريال، وقدمت 10 ملايين دولار أمريكي، لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة فيروس كورونا، وخصصت 120 مليار ريال لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثراً. وأجل قطاع الجمارك تحصيل الرسوم من المستوردين لمدة 30 يوماً، وأجلت البنوك سداد أقساط 3 أشهر للعاملين بالقطاع الصحي (عبد الفتاح، 2020). وأجلت الحكومة توريد ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية وضريبة الدخل أصحاب الأعمال لمدة ثلاثة أشهر، وتأجيل الإقرارات الزكوية. (السعودية تكشف عن ميزانية طوارئ لمواجهة تداعيات كورونا المحتملة، 2020) وأطلقت "مجموعة مُستشفيات السعودي الألماني" خدمات إلكترونية لعقد إستشارات طبية عبر مكالمات الفيديو. وتوزيع معقمات الأيدي في أكثر من 100 موقع (مجموعة مستشفيات السعودي الألماني تطلق مبادرات نوعية لدعم مواجهة كورونا، 2020).

4.2.3 قءر: تم إعفاء السلع الغذاءفة والطبفة من الرسوم الجمركفة لمدة سءة أشهر، وءقءم مءفزاء مالفة للقاء الخاص بقفمة 75ملفار ءولار، وقام المءصرف المركزف بءشءفب البنوك على ءأءفل أقساط القروض وإءءزاماء القاء الخاص مع فءرة سماء لمدة سءة أشهر. وءوءفه الصناءفء الكؤومفة بزفاء اسءءماراءها فف البورصة بمبلغ 10 ملفارات رفال قءرف (عماء، 2020). وأءلقء عرفة قءر مباءرة ءء اسم "ءكاءف" لءقءم ءءم العفنف للمساهمة فف ءوففر المءءلباء والاءءفاءاء الكؤومفة بمءف ءءقلف من الأءار الاقءصاءفة، وءعمء الكؤومة الشركاء الصغفرة المءءضرة(مباءرة قءرففة لءءم الشركاء الصغفرة، 2020).

5.2.3 ءونس: أءلءء عن إعاءاء ب 2.5 ملفار ءفنار لءمافة الأفراء والمؤسساء من ءءاءفراء السلبفة لوباء كورونا، وءقءم 300 ملفون ءفنار للعمال المءالفن على البءالة، و150 ملفون ءفنار للفاءء الهشاء ومءءوءف ءءء والفاءء ذاء الاءءفاءاء الخاصة، وءأءفل ءسءفء أقساط القروض البنكفة لمدة 6 أشهر بالنسبة للءفن لا فءءاوز ءءلمهم الشهرف ألف ءفنار. وبالنسبة للمؤسساء الصغرى والمءوسءة وأصءاب المهن الءرة، تم ءأءفل ءفع الأءاءاء لمدة 3 أشهر وللمساهمة فف الضمان الاءءماعف، وءأءفل سءاء أقساط ءفون البنكفة والمؤسساء المالفة لمدة 6 أشهر. وءءولة ءفون الجبائف وءفونائف لمدة 7 سنواء، ووضء ءء ضمان بقفمة 500 ملفون ءفنار لءمكن المؤسساء من قروض ءءفءة. وءم إسءءاء صناءفء اسءءمارفة بمبلغ 700 ملفون ءفنار لهفكلاء ورسملاء المؤسساء المءضرة، والسماء للشركاء المصدرة كلفا بءرففء نسبة ءءسوفف فف السواق المءلففة من 30% إلى 50%، وءمكن الشركاء من إعاءة ءقففم العقاراء المبنفة وءفر المبنفة المضمنة بمواءنءها ءسب قفمءها الءقففة. كما تم إقرار عفو جبائف وءفونائف لفاءءة المءالبفن بالأءاءاء المءءءلة بءءمهم (ءونس ءفاففل ءزمة "ءءم المواءن والشركاء" لمواءة كورونا، 2020)

6.2.3 الءزائر: أءلءء الكؤومة عن إءراءاء لمواءة ففروس كورونا وءقرر ءعزفء المراقبفة الصءفة على الءءوء البءرفة والءوففة. وءعفن مصالء ومسءءشففاء مرءعفة للءكفل بكل الءالاء. والءكفل الطبف بكل الءالاء القاءمة من الءارء، وءءصفب ءلفة فقفءة واسءماع، واعءماء رقم أءضر (3030) على مسءوف وزارة الصءة. ومواءة ءوففر كل المسءلزاماء والمواء الصفءلائفة الضرورفة والرفع من مسءوف مءزون المواء الصفءلائفة، وإسءاء ءعلفماء للمءءءفن المءلففن لهءه المواء برفع طاقاء إنءاءهم . وإعءاء إستراءففة واضحة لءوزفء وءوففر وسائل الءمافة ووضء نظام مراقبفة لمكافءة كل أشكال المءضاربة هءه المواء. (عبء الرزاق، 2020) وءم

تسخير 100 مليون دولار لإستيراد المواد الصيدلانية والألبسة الواقية وأجهزة التحليل الكيمياوي. وتم وضع حسابات بريدية وبنكية لإستقبال المساعدات المالية من المؤسسات والأفراد. وخفض بنك الجزائر الإحتياطي الإلزامي لتوفير السيولة في البنوك من 10% إلى 08%. وخفض سعر الفائدة من 4.75% إلى 3.75% وخصصت عدة مجالس شعبية ولأئية أغلفة مالية كالمجلس الشعبي الولائي لولاية غليزان بقيمة 05 ملايين سنتيم للتصدي للوباء بالولاية. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).

3. الإطار التصوري الجديد المقترح لمفهوم المسؤولية الإجتماعية:

مع تفشي وباء فيروس كورونا covid-19 في العالم، إستدعى الأمر إتخاذ تدابير في أغلب دول العالم كإغلاق المدارس، الجامعات، الأسواق، الأماكن العامة وإلغاء كل المناسبات والأحداث الهامة. وإقرار حضر التجول وهذا لمنع تفشي الوباء. ومع إتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الصحة العامة من خلال حملات التوعية في مصادر الإعلام والاتصال ووضع الخطط اللازمة لمواجهة الوباء والتكفل بالأشخاص المصابين ومحاولة توفير كل ما يحتاجونه للشفاء. كما أعلنت عدة بلدان برامج ومساعدات مالية ضخمة للتكفل بالقطاع الصحي والاقتصادي، وأصبح هناك رصد دقيق ودائم عن مدى انتشار الفيروس في كل بقعة من العالم، فالفيروس فتك بالألاف من البشر وكشف عن الضعف العالمي لكيفية الاستجابة لتفشي الأوبئة من جهة ومن جهة أخرى ورغم التكنولوجيا المتوفرة، الأموال الضخمة، الصناعات الحديثة وتطور العلم في العناية بالإنسان أخفق العالم في العناية بالإنسان وتمكينه في مجتمعه ومحيطه. هذا ما دعانا الى اقتراح إضافة بعد آخر وهو "البعد الصحي" لهرم كارول للمسؤولية الاجتماعية التي يحتوي على الابعاد التالية: البعد الاقتصادي، القانوني، الاخلاقية، الخيري.

قال **Borje Ekholm** الرئيس والمدير التنفيذي لشركة: **Ericsson** " أن صحة وسلامة موظفينا، عملائنا وأصحاب المصلحة الآخرين هي أولويتنا القصوى. هذا ليس قرارا إتخذناه باستخفاف". وقال أيضا " كنا نتطلع إلى عرض أحدث ابتكاراتنا في معرض **MWC** في برشلونة، ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا أن أكثر القرارات مسؤولية هو سحب مشاركتنا من هذا الحدث لهذا العام". كما قررت شركة **swatch group** الانسحاب من حدث العرض في زيورخ سنة 2020 وصرحت الناطقة بالإعلام " بالنظر إلى عدم اليقين المرتبط بانتشار الفيروس، ومن أجل

ضمان رفاهية ضيوفنا، شركائنا وزملائنا، قررنا عدم التعاقد". وقامت شركة **Orkla** النرويجية بصفتها موردا للمنتجات الغذائية ومواد التنظيف بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية أمام الفرد والمجتمع خلال هذه الفترة من تفشي الوباء عن طريق العمل على زيادة إنتاج منتوجات معينة لمواجهة الطلب المتصاعد وضمان مخزون أوفر، وألزمت الموظفين لديها بشروط الوقاية الأساسية والمراقبة الدورية. (Orkla, 2020) وطلبت الحكومة الفرنسية من مجتمعات صناعية يترأسها مجمع **Air Liquide** لدراسة إمكانية إنتاج 10 آلاف جهاز تنفسي خلال شهر أبريل وماي مع مجمع **PSA Groupe** (شركة بيجو)، (معدات كهربائية) **Shneider Electric** (مورد منتوجات لشركات صناعات السيارات) **Valeo**، وأعلن عن هذا بتاريخ 31 مارس 2020 من قبل الرئيس الفرنسي بعد زيارته لشركة **Kolmi Hopen** المتخصصة في تصنيع المعدات الطبية والجراحية، وصرح: " قامت شركات **Air Liquide** و **group Psa** و **schneider electric** و **Valeo** بتشكيل مجموعة عمل لتحديد خطة العمل اللازمة لزيادة إنتاج أجهزة التنفس الاصطناعية من أنظمة **air liquide** والتي تمت الإشارة إليها من قبل العديد من المستشفيات ". (Reuters Staff, 2020)

1.4 ثنائية المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي- البعد الاجتماعي / الصحي): إنطلاقا مما سبق قمنا بإقتراح تصور مستحدث للمسؤولية الاجتماعية، بحيث تقدم الدراسة إطار نظري مقترح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية في ظل الوباء الذي قلب الموازين الاقتصادية والاجتماعية.

2.4 إفتراضات التصور المقترح: بني هذا التصور على جملة من الافتراضات التالية:

_ تتضمن المسؤولية الاجتماعية إلتراما اجتماعيا، صحيا 'طوعيا'؛

_ المسؤولية الاجتماعية هي عمل تشاركي، تعاوني بين كل اطراف المجتمع؛

_ يعد العامل الاقتصادي بعدا هاما وركيزة اساسية لتحقيق بقية الالترامات؛

_ يختلف مفهوم المسؤولية الاجتماعية من ظرف الى ظرف على حسب المحيط.

3.4 تصور المسؤولية الاجتماعية طبقا للنموذج المقترح: يفترض الإطار الجديد أن المسؤولية الاجتماعية هي مزج بين بعدين أساسين هما: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي/ الصحي. يعطينا النموذج أربع حالات أساسية ناتجة عن هذا المزج ويوضح الجدول الآتي تحديد الأبعاد

سابقة الذكر حسب وجهة نظرنا على ضوء ما سبق ذكره في موضوع المسؤولية الاجتماعية والظروف الصحية التي نعيشها الآن.

الجدول (2): المسؤولية الاجتماعية من خلال ثنائية البعد الاقتصادي- الاجتماعي الصحي

البعد الاجتماعي / الصحي	البعد الاقتصادي	الهدف من المسؤولية الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> - تحسين نوعية حياة العاملين - الإهتمام بصحة العمال النفسية والجسدية - الوعي المتواصل بالسلوك بأخلاقيات المنظمات - إستدامة الأعمال من إحترام البيئة - تحديد أهمية مصطلح المواطنة من خلال الواجبات/الحقوق - القيام بالمراقبة الدورية الطبية للعمال من أجل " عامل صحي=مؤسسة صحية" 	<ul style="list-style-type: none"> - تحقيق التنمية الاقتصادية - إضافة قيمة مستدامة لحاملي الأسهم - تحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمع - تحسين الأداء المالي للمنظمات عن طريق العمليات الداخلية والخارجية 	
<ul style="list-style-type: none"> - العاملون " الرأس مال البشري" - أصحاب المصلحة - المجتمع المحلي / العالمي 	<ul style="list-style-type: none"> - حاملي الاسهم - اصحاب المؤسسات - المسيرين - شركة الاعمال وشركاء 	<ul style="list-style-type: none"> الأطراف المستهدفة من المسؤولية الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> - مسؤولية أخلاقية للمنظمات - تكريس الوعي الاجتماعي الصحي بين الاطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة - تكريس ثقافة الوعي الاجتماعي لتقوية صورة المنظمات وتعزيز صورتها في المجتمع المحلي و/او الدولي 	<ul style="list-style-type: none"> - استدامة المشاريع التنموية - إستمرارية الربح دون المساس بأهداف أصحاب المصلحة - تحسين حياة المجتمع المحلي - الانفتاح على العالم الخارجي - تكريس ثقافة الربح الاجتماعي 	<ul style="list-style-type: none"> القيم المستهدفة من المسؤولية الاجتماعية

المصدر: من إعداد الباحثين

1.3.4 ثنائية المسؤولية الاجتماعية في الحالة العادية (محيط عادي):

الشكل (01): المسؤولية الاجتماعية في محيط عادي

-	مؤسسة ربحية مصلحة	مؤسسة مفلسة / غير ملتزمة
+	مؤسسة رائدة "مسؤولة اجتماعياً"	مؤسسة تطوعية منتكسة بعد اقتصادي -

من

المصدر:

إعداد الباحثين

يمكننا تفسير الشكل أعلاه كالتالي:

_ مؤسسة رائدة (مسؤولة إجتماعية): تقوم هذه المؤسسة بتكريس القيم الاجتماعية والأخلاقية والصحية كالمساهمة في تحسين جودة الحياة للعمال والمجتمع ككل، الاهتمام بالجودة الصحية للموظفين، الإلتزام بالسلوك الاخلاقي بالتماشي مع تحقيق تنمية إقتصادية عن طريق الربح المادي؛

_ مؤسسة ربحية مصلحة: تقوم هذه المؤسسة على مبدأ أن البعد الاجتماعي والصحي غير ملزم ولا يأتي في أولوياتها وتأتي في الدرجة الثانية أو ربما الثالثة، ما يهم هنا بالنسبة لحاملي الأسهم وأصحاب المؤسسات هو تحقيق الربح المادي وبالتالي لا يفكر هؤلاء إلا بجني الأرباح، الثروة وتحقيق مصالحهم بعيدا عن مسألة الإلتزام الاجتماعي والصحي للعمال وأصحاب المصالح.

_ مؤسسة تطوعية منتكسة: تقوم هذه المؤسسة بمجهودات تطوعية ذاتية دون ضغط خارجي، إلتزام أو إكراه اتجاه العاملين والمجتمع لكنها لا تحقق توازن داخلي بين الاهتمام بالأهداف الاجتماعية والصحية وبين تحقيق الربح لأنها تحقق خسائر على مستوى رقم أعمالها وبالتالي على أصحاب المؤسسة تشخيص محيطها الداخلي والخارجي ومعرفة أسباب الانتكاسة للنهوض من جديد لتجد فرصتها في سوق الأعمال ولتكون رائدة اجتماعيا في المجتمع.

_ مؤسسة مفلسة / غير ملتزمة: على المؤسسة مراجعة استراتيجياتها وقراراتها على المدى القصير والمتوسط لتحقيق ارباح وتضمن مكانة في السوق.

2.2.4 ثنائية المسؤولية الاجتماعية في محيط غير عادي (وباء الكورونا العالمي): تتعرض الدول اليوم لخطر وباء كورونا الذي كشف لنا مستوى الرعاية الصحية من دولة لأخرى. بحيث جمع هذا الوباء كلا من الحكومات والمؤسسات والأفراد يعملون كفريق واحد للمصالح العام، حيث كشف لنا أيضا عن ضرورة إعادة النظر في القطاعات الصحية وفي الانسان على وجه

الخصوص للكثير من الدول. في ظل هذه الظروف سارعت الدول للقيام بعدة إجراءات وإرشادات وتقديم المساعدات للشركات والأفراد للتخفيف من حدة الأزمة والتي تحولت من أزمة صحة إلى أزمة إقتصادية وإجتماعية. ومن هذه الإجراءات، قيام الحكومات بضخ ملايين الدولارات لضمان إستمرارية العمل وتخصيص منح شهرية للعمال والأفراد المتضررين، إضافة إلى إتخاذ قرارات إستعجالية في السياسة المالية كتخفيض معدلات الفائدة لتوفير السيولة ومنع الإنكماش الاقتصادي والذي ينتج عنه فترة كساد، كما أن هذه الإجراءات تساعد الشركات بمختلف أنواعها من الإفلاس ويضمن إستمرارية نشاطها ونموها، وقامت الدول بسياسات عاجلة فيما يخص الجانب الصحي لتوفير الحماية الكافية للأفراد كإنشاء مستشفيات في ظرف قياسي وتوفير المستلزمات الطبية الهامة. قال الأمين العام للأمم المتحدة: "لقد ذكّرنا البواء بأقوى طريقة ممكنة، بالثمن الذي ندفعه للضعف في النظم الصحية والحماية الاجتماعية والخدمات العامة. وقد أبرز وفاقم أوجه اللامساواة... كما سلط الضوء على التحديات المستمرة لحقوق الإنسان." (CNN, 2020) انطلاقاً مما سبق ذكره عن كيفية مجابهة مختلف الدول لبواء فيروس كورونا لإنقاذ الأشخاص من جهة والقطاع الاقتصادي والصحي من جهة أخرى نقترح الشكل التالي:

الشكل (02): مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الازمة الصحية (وباء كورونا)

+ - - +	مؤسسة متضررة من البواء مساعدات الدولة لانقاذ المؤسسة من الافلاس إعانات وإعفاءات ضريبية	مؤسسة في حالة ترقب statu quo طلب المجتمع المحلي من المؤسسة إعانات مالية وتقديم المساعدة ومد يد العون
	التزام المؤسسة نحو المجتمع المحلي عن طريق إتاحة المكان والوسائل لمستخدمي قطاع الصحة مع ضرورة تدخل الدولة للمساعدة ملتزمة اجتماعية	مساعدة المجتمع المحلي الداخلي و الخارجي (اشخاص و القطاع الصحي) رائدة اجتماعية
	-	+
	بعد اقتصادي	

المصدر: من إعداد الباحثين

يمكننا تفسير الشكل أعلاه كالتالي:

_ رائدة إجماعية: ساندت بعض المؤسسات المحلية والدولية الرائدة اقتصاديا العمال في هذه النكبة الصحية كتسريح البعض مع الابقاء على أجورهم ومرافقة البعض الآخر في توعيتهم على أسس الحماية والوقاية كتوفير الكمادات، القفازات، والمعقمات والوقوف ومساعدة الدولة بتقديم إعانات مالية ومادية للمجتمع المحلي من أشخاص عاديين، أشخاص مصابين بالفيروس بالمستشفيات وجمعيات تطوعية. مثل الشركات الصينية التي ساهمت في توفير وإنتاج الاقنعة الجراحية، المطهرات، البدلات الواقية، الكمادات، المعقمات (Baidu, BYD, Foxconn)، تقديم خدمات إستشارية بالمجان لفائدة الطلبة من أكاديميات مثل **Liulishuo, Onion Academy**.

_ مؤسسة في حالة ترقب **statu quo**: هذه المؤسسات تنتظر القيام بالدور الإجماعي في مثل هذه الظروف حتى يطلب منها ذلك. مثلا طلبت الحكومة الفرنسية من المجمعات **Air liquide, Groupe PSA, Shneider, Valeo** القيام بصناعة معدات طبية، جراحية وأجهزة تنفس. قالت الشركة المصنعة **air liquide** " لإكمال العمل الذي قامت به فرقنا، سيأتي هذا العمل الإضافي من العمل التشاركي على أساس طوعي " كما تطوع عمال شركة **sheider electric** للعمل في سلاسل الإنتاج، تقول المجموعة: " في غضون ساعات قليلة، تطوع ما يقارب 100 موظف " وأضافت بأنه سيتم تعبئة " عشرين مهندس وفني تطوعيا" لسد احتياجات تسريع الإنتاج. وأمر الرئيس الامريكى شركة جنرال موتورز بتصنيع 100 ألف أجهزة تنفس صناعي، وقد وجه لهذه الشركة عدة إنتقادات لعدم تصرفها بسرعة كافية لإنتاج الأجهزة وسط الأزمة لتوريد المستشفيات الامريكية في الوقت المطلوب.

_ ملتزمة اجتماعيا: هذا النوع يلتزم ذاتيا نحو المجتمع الذي تعيش فيه بتقديم مساعدات بسيطة إلى الأشخاص العاديين والمصابين بالبواء رغم صعوباتها المالية، فروح المواطنة لديها نادر جدا خاصة خلال الأوقات الصعبة التي نعيشها، إذ تحاول بشكل دائم التقرب إلى المجتمع الذي تنشط فيه لترسيخ صورتها الاجتماعية وهو ما سينعكس إيجابا في تحقيق تنمية اقتصادية مستقبلا وعوائد مالية. كالفنادق التي تعاني نمو مالي ضعيف بسبب القيود المفروضة على السفر، إلغاء الرحلات الجوية أو تخفيضها، تراجع الطلب بشكل ملحوظ جعل هذه الفنادق تغلق إلا أن تأزم الوضع وعدم قابلية المستشفيات والمراكز الصحية من إستيعاب العدد الهائل من المصابين مثل تخصيص 6 فنادق بالتعاون مع وزارة السياحة في منطقة جربة جرجيس التونسية وذلك في إطار مواجهة وباء كورونا، إذ تستخدم لعمليات الحجر الصحي ومواجهة نقص المستشفيات مجانا وطوعا، نفس الشيء في فرنسا حيث خصص رئيس إتحاد

الحرف والصناعات الفندقية والمجموعة الوطنية لسلاسل الفندقية " 500 فندق وأكثر من 20 الف غرفة للتكفل بالمصابين، الطواقم الطبية والاشخاص دون مؤوى " بالإضافة إلى أنه خصص عدة فنادق ومركبات سياحية عمومية وخاصة (أكثر من 30 فندق) من قبل الدولة الجزائرية للعائدين من تركيا ومختلف المناطق خارج البلاد في ظل احتياطات الحجز الصحي والوقاية من وباء فيروس كورونا.

_ مؤسسة متضررة من الوباء: أجبر فيروس كورونا (COVID-19) المؤسسات على إيقاف نشاطها ما أثر سلبا على اليد العاملة وخاصة لدى القطاع الخاص كعدم تلقي الأجر، تخفيض ساعات العمل، وتسريحهم أحيانا، وإنعدام الدخل لمناصب العمل غير المباشرة، وهدرت منظمة العمل الدولية أن الأزمة الاقتصادية التي سببها الفيروس سيكون لها "تأثيرات بعيدة المدى على سوق العمل" وتوقعت المنظمة بأن 25 مليون عامل عبر العالم سيفقد وظيفته، وهذا يؤدي لإنخفاض دخل الموظفين وارتفاع البطالة. وفقدان ملايين العائلات مصادر دخلهم وصرح مدير المنظمة: "لم تعد هذه أزمة صحية عالمية، بل إنها أزمة سوق عمل وأزمة اقتصادية لها تبعات هائلة على الناس" وترتفع البطالة بشكل كبير، لأن التبعات الاقتصادية لانتشار الفيروس ستترجم إلى خفض ساعات العمل والأجور (منظمة العمل الدولية، 2020). ويتوقع معهد "إيفو" الألماني للبحوث الاقتصادية بفقدان أكثر من 1,5 مليون وظيفة جراء هذا الوباء، وسيتكبد سوق العمل خسائر كبيرة تفوق الأوضاع التي كانت عليها إبان ذروة الأزمة المالية" وذكر فوست أن الأزمة قد تتسبب في شطب نحو 1.8 مليون وظيفة، وإجبار أكثر من 6 ملايين شخص على العمل بدوام جزئي. وبالنسبة للمساهمين فالهدف من وراء تأسيس شركات والمساهمة في أخرى تحقيق أقصى ربح، من خلال زيادة المبيعات والدخول في أسواق جديدة، إضافة إلى العمل على تعظيم قيمة أسهم شركاتهم، وكما لاحظنا سابقا فإن فيروس كورونا (COVID-19) من أهم تأثيراته على الاقتصاد غلق الشركات وهذا يؤدي إلى عجز كبير في حجم الإنتاج، وهو ما سيؤدي إلى تراجع الأرباح نسب مرتفعة. فالصين أهم الموردين للسلع الوسيطة إلى دول العالم، خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والآلات. فأدى الاضطراب الذي تشهده بالفعل إلى انتقال التداعيات إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج. وسوف تسهم في رفع تكاليف ممارسة الأعمال. وتحد من النشاط الاقتصادي. من أجل هذا رأينا سابقا في المحور الثاني كيف

ساعدت معظم الدول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شكل قروض وإعفاءات ضريبية وجبائية وغير ذلك من أشكال الدعم الاقتصادي. 8

وبالتالي نرى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال البعدين الاقتصادي والاجتماعي الصحي في الوقت الراهن عبارة عن جهود تطوعية ذاتية تقوم بها المؤسسات دون ضغط، دون إلزام أو إكراه ويعود هذا إلى سببين هما: الرؤية الاستراتيجية للمؤسسات بغية تحقيق الربح والدخل المادي على المدى البعيد من خلال الأنشطة الانسانية والاجتماعية التي تنمي وتعزز روح المواطنة وبالتالي فهي إستراتيجية هدفها الربح على المدى البعيد بخطى اجتماعية. وإما إن إنتهاج بعض تلك المؤسسات لهذا الطريق ما هو إلا إتجاه متوازي مع البعد الاقتصادي يتمشى معه بغية إحترام جميع أصحاب المصلحة (عمال، مجتمع مدني، حكومة، حاملي الأسهم، البيئة...).

من خلال هذه الثنائية يمكننا تحديد الأطراف الفاعلة في المسؤولية الاجتماعية على حسب الظروف والمحيط الذي نعيش فيه، فحاليا نعيش فترة وباء فيروس كورونا، الذي أودى بحياة الآلاف عبر المعمورة وتوقفت الحياة البشرية فجأة عبر مختلف المستويات: النقل، الاقتصاد، السياحة، التجارة،... الخ فالمسؤولية الاجتماعية الآن هي عبارة عن المحافظة على الحياة البشرية من الزوال عن طريق الوقاية والتحسيس المتواصل أي أنها صحية اجتماعية بالدرجة الأولى.

3.4 تحديات ثنائية المسؤولية الاجتماعية في الوقت الراهن:

_ هشاشة النظام العالمي القائم وفقا لمبادئ المسؤولية الاجتماعية خاصة البعد الاجتماعي، الصحي والبيئي، تهاوي المبادئ القائمة على التضامن وضعف مشاركة أطراف المجتمع في ممارسات الاجتماعية والصحية. وإفتقار معظم المؤسسات التطوعية إلى التنظيم ما أسس إلى ظهور مبادرات فردية غير مؤسسية. وإفتقارها إلى تعريف توافقي من قبل الأكاديميين والممارسين؛

_ ضعف الشفافية على مستوى الدولة والمؤسسات لعدم قيامها بالإفصاح عن مسؤوليتهم الاجتماعية إتجاه المجتمع المحلي؛

_ ضعف وهشاشة البعد الصحي في الكثير من الدول وحتى المتطورة منها وهذا ما كشف عنه الوباء مؤخرا خصوصا وأنها كانت تتغنى بمبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛

_ ضعف جودة الحياة الصحية في بعض الدول يدعو إلى التساؤل عن دور وتمكين العنصر البشري في المجتمعات إذ يعتبر هذا الأخير أساس اقتصاديات كل الدول دون إستثناء؛
_ أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات الكبيرة أكثر من المؤسسات الأخرى.

5. خاتمة: كشف الوباء هشاشة العالم المزعوم تأسيسه على العمل وإحترام الانسان، يومياً يتراءى لنا هول المشهد على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، السياسية والاخلاقية، رغم إنعقاد مؤتمرات خاصة بالتنمية المستدامة وإحترام الانسان والبيئة بداية بسنة 1972 إذ إنعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة البشرية، ثم إنعقاد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية أين وقعوا على تقرير برونتلاند، (بلمشري و آخرون، 2021، الصفحات 134-135) بعده مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية 1992 الذي نادى بضرورة حق الانسان في بيئة صحية سليمة والحق في التنمية ووقع المشاركون على بروتوكول كيوتو (جدول أعمال القرن)، مروراً بمؤتمر جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا 2002 أين تم الاعتراف رسمياً بمفهوم التنمية المستدامة كهدف شامل للدول والمؤسسات على جميع المستويات الوطنية، الاقليمية والدولية، ومؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2012 "ريو+20" والشامل لوثيقة معنونة " المستقبل الذي نصبوا إليه ". رغم كل هذه المؤتمرات، التقارير التي أصدرت والاهداف التي سطرت فيما يخص التنمية المستدامة، ظهر فيروس لا يرى بالعين المجردة ليدمر كل هذا وليكشف لنا حقيقة وعيوب النظام الذي يدعي بالمساواة، الحرية، الصحة، حقوق الانسان وغيرها فسقطت كل الشعارات لتظهر لنا بشاعة الانانية الفردانية التي ميزت العالم. هذا الوباء فتك بمعظم المبادئ الإنسانية في بضعة اشهر، في إنتظار النخبة من العلماء الذين لا زالوا يشعرون بمسؤوليتهم نحو الإنسانية والمجتمع لتخليصنا من هذا الوباء باستخدام ما اتيح لهم من علم وتقنيات، لكن نستنتج أن الأثر الاجتماعي والصحي للوباء سيبقى راسخاً ويكتب في المقالات، الكتب والدوريات على أن المسؤولية الاجتماعية في العالم هي عملية نسبية تتغير من فرد لآخر ومن دولة لأخرى. ولتكن توصيات هذه الدراسة ما يلي:

_ إتاحة البيانات والمعلومات الدقيقة للمجتمع وضرورة إصدار نصائح وقائية وصحية في جميع المنافذ الاتصالية. وضرورة وضع خلية وطنية لإدارة الأزمات هدفها التنسيق بين مختلف القطاعات والهيئات الحكومية من أجل متابعة أحداث الأزمات مثل وباء الكورونا. وخلية جهوية

تنسق مع الخلية الوطنية لمتابعة تطور الوباء وضرورة التحسيس المستمر للأفراد في المدن والأحياء؛

_ وضع خطة إستراتيجية مالية على المدى القصير والمتوسط لتقديم إعانات للقطاع الصحي (مستشفيات ومراكز طبية) وللقطاع الاقتصادي (مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتجار)؛

_ ضرورة إستحداث صندوق لتسيير ومواجهة الوباء من أجل سد النقص في المعدات الصحية، مساعدة الأفراد المصابين ويوجه أيضا لفتح باب المساهمات للأشخاص الأغنياء من أجل تعبئة موارد مالية إضافية توجه على شكل تبرعات لمستحقها؛

_ ضرورة التفكير جديا وفعليا في النهوض بالقطاع الصحي العمومي الذي أصبح مشلولاً وغير قادر على تلبية حاجات الزبائن من خدمة صحية ذات جودة تحفظ كرامته كإنسان أولا وكمواطن ثانيا؛

_ اعتماد آليات جديدة من شأنها مساعدة المجتمع في الحد من الأزمات (الحفاظ على ثبات الأسعار في السوق، معاقبة المضاربين والانتهازيين، ضبط السوق من حيث العرض والطلب كي لا تتسبب في تذبذب انتاج المؤسسات من البضائع، امكانية التوصيل المنزلي...);

_ ضرورة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتكثيف الجهود في هذا المجال من أجل تقريب جميع الأطراف في أوقات الأزمات كتقريب المنتوجات للزبون على أرضيات رقمية، الاتصال بين المورد والمؤسسة، إنشاء شبكة إتصالية مباشرة بين البنوك والمؤسسة، الاتصال بين المنظمات الخدمائية، بالإضافة إلى ضرورة توخي الحذر من الإعلانات المغلوطة التي تنتشر في أوقات كهذه؛

_ ضرورة تظافر الجهود بين الجميع من أطراف المصالح والدولة وتحليمهم بالمسؤولية الاجتماعية والأخذ بزمام المبادرة لمواجهة هذا الوباء لأن كل شخص يعتبر عضو فعال لديه القدرة على تحمل آثار الوباء بروح شجاعة، واثقة وصادقة بهدف إعادة بعث الروح والوعي الانساني الذاتي.

5. قائمة المراجع:

Coronavirus COVID-19: Les mesures de soutien aux entreprises. (2020, 03). Consulté le 04 02, 2020, sur

[economie.gouv.fr: https://www.economie.gouv.fr/covid19-soutien-entreprises](https://www.economie.gouv.fr/covid19-soutien-entreprises)

Arabeche, Z. (2020). La contribution de la notation extra financière à mesurer la RSE -Cas de quelques entreprises algériennes certifiées. *Roa Iktissadia Review*, p. 333.

Carroll, A. (2016). Carroll's pyramid of CSR: taking another look. *International Journal of Corporate Social Responsibility*, pp. 2-4.

- CNN. (2020, 04 03). *خطة ثلاثية الأركان لعالم ما بعد الوباء، وسبب نجاح كوريا الجنوبية وتعثّر أمريكا: فيروس كورونا*. في *المكافحة*. Consulté le 04 10, 2020, sur CNN عربي: <https://www.bbc.com/arabic/inthepress-52144940>
- Etwareea, R. (2020, 03 10). *Coronavirus: un programme d'aide pour l'Italie*. Consulté le 03 30, 2020, sur LE TEMPS: <https://www.letemps.ch/economie/coronavirus-un-programme-daide-litalie>
- Huang, Y., & et al. (2020, 03 29). *Saving China from the coronavirus and economic meltdown: Experiences and lessons*. Consulté le 03 23, 2020, sur VOX portal: <https://voxeu.org/article/saving-china-coronavirus-and-economic-meltdown-experiences-and-lessons>
- huaxia. (2020, 03 14). *Xi says China firmly supports Italy's efforts against COVID-19*. Consulté le 03 30, 2020, sur XINHUANET: <http://it.china-embassy.org/ita/>
- RAFFAELE, R. (2020, 03 30). *Coronavirus, approvato il decreto da 25 miliardi. Tre e mezzo per la sanità e dieci per il lavoro*. Consulté le 03 16, 2020, sur la repubblica: https://www.repubblica.it/economia/2020/03/16/news/cdm_decreto_coronavirus_cura_italia-251437177?refresh_ce
- Yishuang, L. (2020, 03 29). *La Chine a déjà fourni une assistance d'urgence à plus de 80 pays et organisations*. Consulté le 03 29, 2020, sur french.people.cn: <http://french.peopledaily.com.cn/Chine/n3/2020/0326/c31354-9672880.html>
- Zeng Jinhua, D. (2020, 03 29). *The effects of hedging, how fiscal policy can be more proactive*. Consulté le 03 10, 2020, sur Ministry of Finance of the People's Republic of China: http://www.mof.gov.cn/zhengwuxinxi/caijingshidian/jjrb/202003/t20200310_3480302.htm
- إيمان عميرات، ورشيد سالي. (2017). *المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال بين الواجب القانوني والتحفيز الجبائي*. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، صفحة 56.
- مجلة الحوكمة. تحليل رؤية ابن خلدون-البيئة والتنمية المستدامة من منظور إسلامي. (2021). آخرون & ب، بلمشري. *المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة*, pp. 134-135.
- زهية عبا. (2018-2019). *إشكالية إدماج المسؤولية الاجتماعية ضمن الممارسات الوظيفية في المؤسسة (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
- شبكة الصين. (2020, 03 25). *شركة سينوبك الصينية للنفط*. تاريخ الاسترداد 03 30, 2020، من شبكة الصين: <http://arabic.china.org.cn/index.htm>
- فتحي الطاهري التريكي، وامحمد مصطفى بازينة. (2016). *تقييم وتحليل ممارسة منظمات الاعمال للمسؤولية الاجتماعية*. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، صفحة 46.
- مراد محمد النشعي، وعماد عبد الوهاب قائد. (2015). *العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والصورة الذهنية للمنظمة*. *مجلة الدراسات الاجتماعية*، صفحة 117.

منظمة الصحة العالمية. (2 سبتمبر, 2021). لقاح يانسن Ad26.COV2.S المضاد لكوفيد-19. تاريخ الاسترداد 11 فيفري, 2022, من منظمة الصحة العالمية: <https://www.who.int/ar/news-room/feature-stories/detail/the-j-j-covid-19-vaccine-what-you-need-to-know>

منظمة الصحة العالمية. (01 يونيو, 2021). منظمة الصحة العالمية تعتمد لقاح سينوفاك المضاد لكوفيد-19. تاريخ الاسترداد 11 02, 2022, من منظمة الصحة العالمية: <https://www.who.int/ar/news/item/20-10-1442-who-validates-sinovac-covid-19-vaccine-for-emergency-use-and-issues-interim-policy-recommendations>